

الاقتصاد غير الرسمي: قراءة في المفهوم

The informal economy: a reading of the concept

عبد النور لعلام¹¹ مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة محمد لين دباغين – سطيف2، a.lallam@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/09

تاريخ القبول: 2025/12/16

تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضيتين مهمتين، الأولى متعلقة بالجانب المنهجي تتعلق بأزمة المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية وما يحوم حولها من خلافات خاصة في كيفية رصد ميدانيا أو إمبيريقيا بتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس وبالتالي يصبح المفهوم هنا متغيرا، وهذا الوضع يصطلح عليه بـ"أزمة المفهوم"، والثانية متعلقة بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي وما يحوم حوله من خلافات في التحليل بين مختلف الحقول المعرفية، وبين الخطاب الرسمي والأكاديمي، وهو ما تتناوله هذه الدراسة، من خلال العناوين الآتية:

- 1 - الاعتبار القبلي للمفهوم في العلوم الاجتماعية والانسانية.
 - 2 - من أزمة المفهوم إلى مفهوم المتغير.
 - 3 - الاقتصاد غير الرسمي، الإجماع في التوصيف والاختلاف في التحليل.
 - 4- الحوار النقدي بين الباحثين ومسألة التكييف- التأويل في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.
- كلمات مفتاحية: المفاهيم؛ أزمة المفاهيم؛ التأويل؛ الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract:

This study seeks to shed light on two significant issues. The first is a methodological matter related to the crisis of concepts within the humanities and social sciences, and the surrounding disagreements—specifically regarding how to monitor them empirically or in the field, by transforming them into measurable indicators, thus rendering the concept a variable. This situation is termed the 'crisis of the concept.'. The second issue relates to the concept of the informal economy and the analytical disagreements surrounding it among different epistemological fields, as well as between official and academic discourses. The study addresses this through the following sections:

1. The A Priori Consideration of the concept in the social and human sciences.
2. From the crisis of the concept to the concept of the variable.

3. The Informal Economy: Consensus in Description and divergence in analysis.

4. The Critical Dialogue among researchers and the issue of Adaptation-Interpretation in the concept of the informal economy.

Keywords: Concepts; crisis of concepts; Interpretation; The informal economy.

* المؤلف المرسل: عبد النور لعلام، الإيميل: a.lallam@univ-setif2.dz

1. مقدمة:

للمفهوم سلطته المعرفية في سياق التداول الفكري والنقاش الذي يثيره، كما يعكس الوجود الاجتماعي لمستعمليه من الباحثين وفاعلين اجتماعيين على حد سواء، فالمفهوم يمكن أن تنتجه الأزمة ليتحول لأحد مرادفاتها ومدلولاتها في توصيفها وتحديد طبيعتها، الشيء الذي يجعل لكل مفهوم هوية: فإلى جانب توصيفه للسياق سواء أكان يمتاز بالتطور والرقى أو التخلف والتراجع والانتكاسة فإنه يحمل على الدوام أبعاد معرفية، وقيمة توضيحية معينة.

فالمفاهيم الجديدة عند ولوجها للتراث النظري الفلسفي والاقتصادي والسوسيولوجي والنفسي وغيرها من الحقول المعرفية عادة ما تستقطب وتجلب اهتمام الباحثين والمفكرين فيتداولونها بإسهاب وكأنها محل إجماع، لكن في النهاية تبرز اختلافات حول كيفية تصور أهميتها في الحقول المعرفية المختلفة وبدرجة أكثر في كيفية رصد ميدانها أو إمبريقها بتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس وبالتالي يصبح المفهوم هنا متغيرا.

هذا الوضع يصطلح عليه بـ "أزمة المفهوم"، حيث تبرز صعوبة كبيرة في إيجاد ذلك التمثيل بين العوامل الواقعية (الميدان) والعوامل المعرفية (النظريات) من جهة، ومن جهة أخرى كيفية تحول المفاهيم من حقل معرفي لآخر، وهو ما يعرف في ابستمولوجيا العلوم الاجتماعية بالتكييف أو التأويل، يضاف إلى كل ذلك اعتبار بعض التسميات التي تطلق على ذات المفهوم علمية وأخرى شعبية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الأكاديمية وقد تتوافق تلك التسميات كما يمكن أن تختلف مع التسميات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والعسكرية، وهنا تتجلى أنواع عديدة من المفاهيم لنفس الظاهرة ويشد النقاش حولها إلى درجة اعتبار بعض التسميات رسمية وأخرى غير رسمية.

وما سبق، تتضح تلك العلاقة المعرفية بين المفهوم والمتغير والتي تعكس جانبا كبيرا من العلاقة بين النظري والميداني، وهو ما تحاول هذه المداخلة تسليط الضوء عليها من خلال طرح القضايا التالية محاولين اسقاطها على مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

- الاعتبار القبلي للمفهوم في العلوم الاجتماعية والانسانية.
- من أزمة المفهوم إلى مفهوم المتغير.
- الاقتصاد غير الرسمي، الإجماع في التوصيف والاختلاف في التحليل.
- الحوار النقدي بين الباحثين ومسألة التكيف - التأويل في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

2. الاعتبار القبلي للمفهوم في العلوم الاجتماعية:

التساؤلات السابقة توحى إلى أزمة في المفاهيم، فمستعملها من كل التخصصات لا يمنحونها نفس الدلالة ولا ينطلقون من نفس المرجعيات، وعليه تتحول المفاهيم إلى كونها انطباعية واعتباطية، أي صيغت على عجل انطلاقا من ذات متأزمة أو مأزومة صيغت انطلاقا من "أنا" كأداة للتفكير احتكمت للتعالي الفكري على الحقيقة كما هي للتحويل إلى ناطق رسمي باسم فئات اجتماعية تعيش ذات المفهوم دون السماح للمجتمع بالحديث عن نفسه ودون استقصاء الفكر المنهجي النظري وتطوره.

فلم نعتمد على النظرية الدوركايمية، القائمة على إيجاد الأسباب وتحدي القواعد العلمية في

اكتشافها " للظواهر الاجتماعية بوصفها أشياء". (Durkheim (E), 1958, p124-126)

والتي تسعى جعل مقارنة الظواهر الاجتماعية من منظور وضعي تنطوي على الموضوعية والعلمية، لكن هذه الرؤية التي بالرغم من تطورها من منظور العلوم الاجتماعية والإنسانية في بعدها الامبريقي فقد أثبتت محدوديتها.

وهو الشي الذي نسجله لدى "ماكس فيبر" في منهجه المعروف " الفهم" حيث بالنظر

للتساؤلات التي نعتقد أن المفاهيم تطرحها تبقى نسبية رغم سعيها لبلوغ التفسير العلمي، لأن الفهم في حد ذاته يعتبر ذاتياتية "une subjectivité" بمعنى حضور التجربة الشخصية، المبررات والملاحظات، القراءات التراكمات العلمية.

ضمن هذا المنظور، إن المفهوم يتبدى كمفهوم يعبر عن ظاهرة كامنة لا تتمثل لدينا بنفس الكيفية لا نفسر مدلولاتها ولا نمتلك مرجعيات واحدة إزاءها، فهي تبقي زخما من العلاقات اللامتناهية لوضعيات فردية وجماعية أحيانا تحتكم للبعد السير وللسياق الموضوعي، يعبر عن التعقد الانطولوجي للحياة الاجتماعية والبشرية، وبالتالي تستوجب الاستنجد بمقاربات عديدة ومتنوعة - فلسفية، نفسية، سياسية، ثقافية وأنتروبولوجيا لإبراز - الذاتية والموضوعية - التي تنطوي عليها طبيعة المفهوم المطروح للنقاش.

لأن كل التوصيفات للوضعيات، للحقائق وللمتمثلات تتحول إلى كونها مفاهيم لأزمة، ترادفها عدم دقتها وتؤكد حدتها وخطورتها، إنها حالة من السيكلوجيا الجمعية لتتحول على إثرها لأزمة للحظة وتجربة للحقيقة، تستلزم استحضار الأجوبة - الجديدة القديمة - وأحكام مباشرة. (Harendt (H), 1972, p156)

وكون المفهوم تفكير فإننا نفكر في حدث أو في أحداث وبالتالي نفكر فيما حل بنا، بمعن نفكر في التجربة التي تجعلنا نستحضر المفاهيم، والتاريخ الاجتماعي فقط هو الكفيل بموضعة المفاهيم في سياقها وإخراجها من المخيال الاجتماعي لمستعمليه.

لكن القليل من الباحثين يبحث ويتساءل عن تمثلاث المجتمع بشرائحه المختلفة حول الحركات والأفعال التي يجب القيام بها للحد منها، مع العلم أنه لا يمكن محاربة شيء لا يتمثل لدينا بنفس الكيفية، لا يحظى بالإجماع من حيث التوصيف، لنتمكن لاحقا من التشخيص ووضع التصورات الممكنة الكفيلة برصده "المفهوم".

علما أن الاكتفاء بالحقيقة الملاحظة، والاكتفاء مثلما دأبت عليه العلوم الاجتماعية والإنسانية باللجوء إلى جرد الظواهر ومتغيراتها أو الاكتفاء بسوسيوغرافيا الظاهرة، أو بدليل الملاحظة دون التفكيك والتأويل لإيجاد الإجابات الوافية المقنعة، مثلما رصدها الفلاسفة، فالتساؤل يطور الفكر، يعري الحقيقة ويجعل من الموضوعات مفتوحة من الأول وفي الأخير لا متناهية تتخلص من هيمنة الزمان والمكان، تحدد خصوصية التفكير بين "النحن" و"الآخرين" حيال موضوعات تحتكم للسياق والبعد التاريخاني، للبيئية بمفهومها الواسع، فالمفهوم إذا كان يجانب جزء من الواقع فهو لا يعبر عن الواقع كله لا يتمثل بنفس

الكيفية ولا يستند لنفس المرجعيات عند مستعمليه، سيما إذا ما تم استحضاره وإسقاطه علي واقع غريب لم يستنبت فيه ولم يخرج من رحم تناقضات وتجليات الواقع مجال الدراسة.

وعليه فإن هذه الوضعية الفكرية في التعاطي والاستحضار للمفاهيم تطرح مشكلة "الأنطولوجيا المفاهيمية" (Ducrot (L), 1980, p65) أي طريقة تواجدها والتي في الغالب تتم من خلال الاعتراف بوجودها كوضعية اجتماعية تصبح التمثيلات تتشكل تدريجيا حيا لهما، فهي تعبر عن حالات موضوعية وذاتية أو معا، إنها ليست واحدة في تمثاتها لدي الفرد في المجتمع.

فالمفاهيم تطرح مسألة ابستمولوجية بالأساس، حيث لا تطرح مسألة الانطولوجيا أو وجود الظاهرة كوضعية اجتماعية تمكنت من جسم المجتمع وهيمنت على المخيال الجمعي بقدر ما تتوجه نحو "الفهم"، فيبقى بالرغم من تعبيره عن واقع معيش فهو يحتاج للتجريد بوصفه برديغما للتفكير للتساؤل اللامتناهي وللتفكيك وللتأويل، (Marin (E), 1975, p7) إن المفهوم إذا ما كان كذلك فهو يسعى إلى تجسيد معرفة موضوعية تحاول إقامة العلاقة مع حقيقة كامنة، لدي الباحث ومدركة لدي الفرد كونها حقيقة.

3. من أزمة المفهوم إلى مفهوم المتغير:

المفهوم هو معنى، فكرة عامة، مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كَلِمِيّ، ومفهوم الشّيء: (الفلسفة والتصوُّف) شيء يُفهم فقط من خلال العقل وليس بالحواسّ، (معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي) تمثيل رمزي يتشكل من الخصائص المشتركة بين مجموعة من الأشياء العينية، كما يُعرف بأنه تمثيل ذهني عام للسمات المشتركة والثابتة بين فئات الموضوعات القابلة للملاحظة والذي يمكن تعميمه على كل موضوع يمتلك نفس السمات، وتمتاز المفاهيم بجملة من الخصائص أهمها: (جودت أحمد سعادة وجمال يعقوب اليوسف، 1988)

- التجريد: هو الانتقال من المحسوس إلى المفهوم.

- التعميم: هو عملية جمع خصائص مشتركة بين موضوعات داخل مفهوم واحد وسحبها على

فئة لا متناهية من الموضوعات الممكنة المشابهة لها.

- الأبعاد: لها بعدان نظري وتطبيقي لأنه يشير إلى موضوعات واقعية.

- المفاهيم تكون لغة العلم، وهي من بين شروط علمية أي علم، فإلى جانب امتلاكه لموضوع مستقل عن باقي العلوم الأخرى يجب أن تكون له منظومة مفاهيمية تمكنه من الوصول إلى القوانين والنظريات عن طريق اتباع المنهج العلمي.

واختلف العلماء المهتمون بتشكيل المفهوم في تحديد أنواعها باختلاف وتعدد تخصصاتهم، وهي تنقسم في الدراسات العلمية إلى المفاهيم التصنيفية: أي إدماج موضوعات في صنف موحد مثل النشر - الشعر، والمفاهيم المقارنة: أي المقارنة بين الأشياء أو الوقائع، والمفاهيم الكمية والنوعية: فهنا لا خصائص كمية مثل الطول- الوزن والنوعية مثل القبح والجمال، والمفاهيم النظرية: تبدو على قدر كبير من التجريد وتكون غير إجرائية مثل (الذكاء، التخيل).

وفي الدراسات الاجتماعية تنقسم إلى المفاهيم المادية المحسوسة والمفاهيم المجردة والمعنوية كمفهوم الحرية، المسؤولية، العدالة، الديمقراطية...، وهذا النوع من المفاهيم هي الأكثر استخداما في العلوم الانسانية والاجتماعية.

أين يعكس المفهوم الوجود الاجتماعي لمستعمليه من الباحثين والفاعلين الاجتماعيين على حد سواء، كما له سلطته المعرفية في سياق التداول الفكري والنقاش الذي يثيره وعليه فالمفهوم يمكن أن تنتج أزمة ليتحول لأحد مرادفاتهما ومدلولاتها في توصيفها وتحديد طبيعتها، الشيء الذي يجعل لكل مفهوم هوية: فإلى جانب توصيفه للسياق سواء أكان يمتاز بالتطور والرقى أو التخلف والتراجع والانتكاسة، فإنه يحمل على الدوام أبعاد معرفية، وقيمة توضيحية.

كما أن المفهوم، يرتبط بتجديد أجيال الباحثين، يسعى كل جيل تبني نمط للبحث خاص به، يقوم على إثرها التحول - والتبادل الاستعمالاتي للمفاهيم، إذ يؤدي إلى تناول جملة من التساؤلات الاجتماعية والسياسية والفلسفية غير مسبوقة، لأن السياق تبدل، ولأن المطالب تجددت أو تغيرت، وبالتالي يفرز استعمالا إيديولوجيا داخل الإيديولوجية، وأبعاد معرفية تتبدى وكأنها طبيعية في توجيه التحليل

نحو بعد معرفي معين يتسم على العموم بالتجديد، حيث الأجيال الجديدة من الباحثين يتبنون نظريات وفروع معرفية جديدة.

ويمكن في هذا الصدد الأخذ من التراث النظري الفلسفي والسوسيولوجي والنفسي عدة أمثلة حول المفاهيم عند ولوجها، كيف تستقطب وتجلب اهتمام الباحثين والمفكرين، حيث يتداولونها بإسهاب وكأنها محل إجماع، وعلى سبيل الحصر يمكن ذكر المفاهيم التالية: البراديغما، السلوك البشري والممارسات لكن في النهاية تبرز اختلافات حول كيفية تصور أهميتها في الحقول المعرفية المختلفة.

هذا الوضع يصطلح عليه بـ "بأزمة المفهوم"، حيث تبرز صعوبة كبيرة في إيجاد ذلك التمفصل بين العوامل الواقعية (الميدان) والعوامل المعرفية (النظريات)، خاصة وأن في العلوم الاجتماعية والانسانية عادة ما يستوجب على الباحث رصد المفاهيم ميدانياً أو إمبيريقياً بتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس وبالتالي يصبح المفهوم هنا متغيراً. (يعلى فروق، 2016، ص-ص، 09-08)

فالمُتغير مصطلح يتضمن شيئاً يتغير، ويأخذ قيمةً مختلفة أو صفات متعددة، فهو مفهوم في الأصل يعبر عن الاختلافات بين عناصر فئة معينة، فالمتغير يدل على صفة محددة، تأخذ عدداً من الحالات أو القيم أو الخصائص ويشير إلى البيانات الإحصائية التي يقوم الباحث بجمعها إلى مقدار الشيء أو الصفة أو الخاصية في العنصر أو المفردة أو الفرد إلى متغيرات.

ويشير المتغير إلى مفهوم معين يجرى تعريفه إجرائياً في البحث ويتم قياسه كمياً أو وصفه كيفياً، فالذكاء مثلاً صفة عقلية لدى الأفراد بدرجات متفاوتة وهو كذلك متغير لأنه ليس بنفس القيمة أو الدرجة أو المستوى عند جميع الأفراد.

ونلاحظ ضرورة اختلاف عناصر الفئة لكي نطلق عليها اسم متغير، أما إذا كانت العناصر من نفس النوع فإن هذه الخاصية تعد مقدار ثابتاً وليست متغير، ومثال ذلك إجراء دراسة على الذكور فقط ويعنى هذا أنه تم تثبيت متغير الجنس (أي يصبح مقدار ثابتاً)، وبذلك يمكن تعريف المتغير بأنه اختلاف الأفراد في قيم أو درجات خاصية معينة ويهتم الباحثون بدراسة المتغيرات المختلفة وكذلك دراسة الثوابت.

ويمكن تصنيف المتغيرات بطرق متعددة وهذه التصنيفات لها فوائدها في البحوث المختلفة وخاصة عند جمع البيانات، وسوف نستخدم عدة تصنيفات للمتغير ولكن من منظورين أساسيين لهما أهميتهما الكبيرة في البحث العلمي وهما: مستوى القياس، وتصميم البحث، ويوضح هذا الجدول أنواع المتغيرات وخصائص كل نوع: (يعلى فروق، 2016، ص-ص، 08-09)

الخصائص	نوع المتغير	أساس التصنيف
متغير يتم قياسه باستخدام وسائل القياس من مستوى المسافة، ولذلك يطلق عليه أحياناً المتغير المقاس حيث تمثل قيم المتغيرات فروقاً في الدرجة على متصل واحد هو متصل المتغير وتتكون من الأعداد الصحيحة والكسور ومن أمثله الرضا، السن المعدل، ويتصف بأنه لا توجد فجوات بين قيم المتغير	متصل	كمي
قيمه غير متصلة، ولذلك لا يمكن استخدام الكسور في هذه المتغير بل إن جميع قيمه صحيحة، مثل عدد أفراد الأسرة.	متقطع أو منفصل	مستوى القياس
متغير من المستوى الاسمي، ولذلك تحل أقسامه محل الأسماء ووظيفة هذا المتغير الأساسية هي تصنيف المفهوم في فئات، مثل الجنس، الكلية، والأرقام في هذه المتغير لا تعبر عن كميات من خصائص فالاختلاف هنا ليس في الدرجة وإنما في النوع.	قطعي أو تصنيفي	
في البحوث التجريبية أو شبه التجريبية هو المتغير التجريبي الذي يعالجه الباحث ليرى أثره على المتغير التابع، وهو متغير تصنيفي (قطعي) غالباً، مثل الحوافز.	مستقل	تصميم البحث

<p>هو المتغير الذي يظهر أثر المتغير المستقل فيه، وهو متغير متصل غالباً، مثل الأداء.</p>	<p>تابع</p>	
<p>هو ذلك المتغير الذي قد يغير في الأثر الذي يتركه المتغير المستقل في التابع ويعتبر متغير مستقل ثانوي ويقع تحت سيطرة الباحث فمثلاً عندما يرى الباحث أن أثر طريقة التدريس يعتمد على جنس المتعلم فالجنس متغير معدل أو متغير مستقل ثانوي.</p>	<p>معدل</p>	
<p>هو ذلك المتغير الذي يحاول الباحث إلغاء أثره على التجربة، ويقع تحت سيطرته.</p>	<p>الضابط</p>	
<p>هو ذلك المتغير المستقل غير المقصود الذي لا يدخل في تصميم الدراسة، ولا يخضع لسيطرة الباحث، ولكنه يؤثر على نتائج الدراسة، أو يؤثر في المتغير التابع كما لا يمكن ملاحظته أو قياسه ويضعها الباحث في اعتباره عند مناقشته للنتائج وتفسيرها.</p>	<p>العارض أو الدخيل أو الرائز</p>	

يضاف إلى كل هذه التصنيفات إمكانية تعامل الباحث مع مفهوم في الجانب النظري ليتحول في الجانب الميداني إلى متغير حقيقي أو شبه متغير كالمصنفات (الأفراد مثل الجنس والسن أو المؤسسات نوعها وحجمها) أو متغير وهمي غير قابل للقياس كالعولمة والحوكمة، كما يمكن للباحث أن يتعامل مع متغيرات (مفاهيم) ظاهرة أو مستترة.

وكل هذه الحالات التي يمكن للمفهوم أن يتحول إليها في الجانب الميداني تستوجب من الباحثين الحذر في التعامل مع المفاهيم حتى يتمكن من رصده ميدانياً، وهو ما يسمى احصائياً بصدق الأداة بمعنى أن الأداة التي أعدها الباحث تقيس ما أنجزت لأجله.

4. الاقتصاد غير الرسمي؛ الإجماع في التوصيف والاختلاف في التحليل:

من أجل فهم هذه الفكرة والتي تتمحور حول اجماع الباحثين في توصيف العديد من المفاهيم في العلوم الانسانية والاجتماعية ولكن عادة ما يقابله الاختلاف في تحليل تلك الظواهر "المفاهيم" سنعتمد على مثال توضيحي وهو مفهوم "الاقتصاد غير الرسمي".

إن الإجماع في توصيف "الاقتصاد غير الرسمي" لا يحتاج لعناء فكري في توصيف ورصد حالات الممارسين لهذا النوع من الاقتصاد أو المشتغلين فيه، لأنه يمكن العودة للإحصائيات الرسمية سواء للدولة مجال الدراسة أو للتقارير الأمية للتنمية البشرية الإقليمية والدولية للوقوف على حجم ودرجات انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف الدول ومختلف القطاعات لنفس الدولة.

ولكن في المقابل سرعان ما تتجلى بوادر الاختلاف بين المشتغلين على هذه الظاهرة وهي "الاقتصاد غير الرسمي" بين التخصصات وحتى المنتمين لنفس الحقل المعرفي، ولعل أولى أمارات هذا الاختلاف يظهر في التسميات التي يطلقونه على نفس الظاهرة وبالتالي على نفس الوضعية ونفس الحقائق التي تبدو متعددة جدا أحيانا بمرادفة واحدة كالإقتصاد الرمادي، الإقتصاد السري، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الحر، الإقتصاد الأسود أو السوداء، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الهامشي، الإقتصاد التحتي، الإقتصاد الشبهي... وغيرها من التسميات، وأحيانا أخرى باستعمال النفي الذي يأخذ معنى التضاد للمفهوم الأصلي كالإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد غير الطبيعي، الإقتصاد غير المراقب، الإقتصاد غير الشرعي، الإقتصاد غير النظامي، الإقتصاد غير المسجل، الإقتصاد غير المصرح، الإقتصاد غير العادي... وغيرها من التسميات، وفي بعض الأحيان باستعمال المضاف والمضاف إليه لتوصيف الظاهرة كتحت الطاولة وخارج الدفاتر المحاسبية.

كما يتجلى الاختلاف أكثر عندما تتجاذب ذات المفهوم حقول معرفية عديدة على غرار الاقتصاد غير الرسمي الذي تتجاذبه العلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم القانونية والإحصاء وغيرها من التخصصات التي تعتبر موضوعا لها، ومن ثمة ينتقل الاختلاف في التسمية إلى الاختلاف في كيفية رصد المفهوم وقياسه وتشخيص أسبابه وتقديم الحلول المناسبة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر يميل الاقتصاديون إلى نعت اقتصاد غير رسمي بكل النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه، (Feige (E.L), (1989) يشير هذا النوع من الاقتصاد إلى قطاع الدخل العام والذي تكون فيه أنواع معينة من الدخل ووسائل إدارها غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية، (Gërkhani (K), (2004, p267-300) حيث تعتبر كل النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة والتي لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي.

في حين يعتبره المختصين في علم الاجتماع مجموعة من الافعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقص الموجودة في الاقتصاد الرسمي، أما من الناحية القانونية فيعبر الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد المخفي الخارج عن كل إطار قانوني، في حين ينظر إليه الإحصائيون باعتباره اقتصاد غير قابل للقياس أو بالأحرى لا نستطيع قياسه.

يضاف إلى كل ذلك اعتبار بعض التسميات التي تطلق على ذات المفهوم علمية وأخرى شعبية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الأكاديمية، وقد تتوافق تلك التسميات كما يمكن أن تختلف تماما مع التسميات التي تعتمدها السلطات الرسمية السياسية منها والعسكرية محليا، وكذا مع التسميات المعتمدة من قبل الهيئات المحلية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (غير خاضع للتسجيل الإحصائي والمحاسبي) والدولية على غرار المكتب الدولي للتشغيل والمنظمة العالمية للشغل (يوفر مناصب عمل غير مصرحة وغير محمي قانونيا) ومنظمة التعاون الدولي (الأنشطة التي لا تظهر في الحسابات الوطنية) وصندوق النقد الدولي (اقتصاد يفلت من الضرائب)، وهنا تتجلى أنواع عديدة من المفاهيم لنفس الظاهرة ويشتد النقاش حولها إلى درجة اعتبار بعض التسميات رسمية وأخرى غير رسمية.

كما تشتد حدة الاختلاف عندما يتم نقل أو استراد المفاهيم من بيئة لأخرى، والنظر إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور ثنائية دول نامية (أو متخلفة وحتى في طريق النمو) ودول نامية إذ أصبح

هذا النوع من الاقتصاد مرتبط اساسا مع الدول النامية رغم كون كل الأنظمة الاقتصادية تحتوي على اقتصاد غير رسمي.

وهو ما يثير الاختلاف في تحديد أسباب ظهور هذا النوع من الاقتصاد بين الباحثين كل حسب تخصصه، ومن ثمة الاختلاف في تشخيصه والحلول المقدمة للحد من الظاهرة، فالاقتصاد غير الرسمي تجلياته عديدة وتمثلاته مختلفة، مفهوم أنتجته أزمة الدولة الحديثة - وانتجته العطب الاقتصادي وهيمنة الرأسمالية المالية، فهو إذا مفهوما للأزمة - لكن في ذات الوقت، وفي الجهة المقابلة إن حدة الأزمة جعلت منه مفهوما متأزما - يجعلنا نطرح التساؤل التالي: هل هذا مرده أزمة العلوم الاجتماعية في مقارنتها للمفهوم، أو أزمة المشتغلين بها، طالما أننا - نتعصب وفق رؤية علموية "scientiste" لا وفق رؤية علمية "scientifique"، أي تستلزم استحضار كل التخصصات لأن الاجتماعي يتجاوز التخصص بالنظر للتعقد الانطولوجي للحياة الاجتماعية للمجتمعات والأفراد في سياق اللا استقرار والتحول الدائم والهيكلية للبنى الاجتماعية وذهنيات ونفسيات الفرد المعاصر.

5. الحوار النقدي بين الباحثين ومسألة التكييف - التأويل لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

كما أن أزمة المفهوم تبرز في ذلك التناظر "symétrie" والكيفية التي يلجأ إليها كل مختص في حقل معرفي معين في تكييف المفاهيم لموضوعاته العلمية والبحثية.

ومن هنا تتضح تلك العلاقة الجدلية بين مفهوم الأزمة (وهنا الاقتصاد غير الرسمي) أو الوضع التاريخي الاجتماعي، وأزمة المفهوم حينما يصبح مفهوما للحظة التاريخية، فبمجرد تجاوزها أو تعدد أوجهها، لا يؤدي الغرض. (bourdieu (P), 1982, p154)

وعليه بات لزاما عند استنطاق المفاهيم، التي في الغالب سبقنا إليها الغرب، مسألتها انطلاقا من المقاربة "الثقافية للعلوم"، أي تحرير المفهوم من العزو التخصصي الممارس إزاءه، والتحيز الإيديولوجي المفضوح، ومنحه الأبعاد التأويلية في مرحلة "الانتقال" التي تشهدها المجتمعات المنغلقة على الذات فكريا وسياسيا، ويجب التمييز بين المفهوم التقني الصرف والمفهوم العلمي، بين المفهوم الماكرو معرفي المتعدد التأويل والمفهوم الميكرو تخصصي الخاص بحقل معين.

فمفهوم الاقتصاد غير الرسمي مستورد من الغرب لذا يجب التعامل معه بحذر عند اسقاطه على البيئة الجزائرية مع ضرورة تكييفه مع واقع المجتمع الجزائري الذي يختلف عنها تاريخيا، اجتماعية، ثقافيا، دينيا، سياسيا وحتى نفسيا، لذا يجب مراعات خصوصية المجتمع.

فالتعقد الانطولوجي للحياة الاجتماعية والانسانية يستلزم منا الحوار النقدي ومعاودة رؤيتنا للمفاهيم وإعادة التأويل، بمعنى يجب بعث فكرة ابستمولوجية أساسية في تعاطينا مع المفاهيم تكمن في مساعدة الباحث المبتدئ على إقامة قطيعة مع ما هو متعارف عليه، ولعل تعريفنا للمشكلة لخير دليل، حيث نعرف المشكلات الاجتماعية إنطلاقا من ذاتنا، كونها على حد تعريف "ميرتون" هي ترتبط بالوعي، فقد نجد كلما ساد الوعي ساد الشعور بالمشكلات الاجتماعية.

وكذلك بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي فهو مرتبط أساسا بالوعي أولا بوعي الدولة لخصوصية المجتمع في مختلف المجالات وثانيا بوعي الفرد كونه مواطنا يعيش في إطار دولة تحكمها قوانين وتشريعات يجب أن يتقيد بها.

وعليه ففي سياق تحديد المفهوم يتوجب الأخذ القبلي في التعاطي مع المفاهيم يربطها مع الواقع وتحليلاته، فالأهمية الملحة للتفسير هي من دون شك الكشف عن ظواهر متماثلة تبدو وكأنها حقيقة واحدة لا تستلزم بحثا ولكنها في الحقيقة متباينة، (Todorov (T), 1989, p123)

على غرار تعدد التسميات التي تطلق على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي في الواقع تعبر عن واقع معين ولكن المتفحص لتلك التسميات يجدها تتباين فيما بينها رغم صعوبة تحديد الحدود الفاصلة.

إن "فيبر" مثلا في تعاطيه مع مفهوم العقلانية، يثير نقاشا في المقابل ما معنى اللاعقلانية، وبالتالي يطرح لدى الباحث إشكالية التعاطي وتفسير ظواهر سياسية تبدو لا عقلانية لكن لو استندنا لوضعياتهم وتوقفنا عن الحديث باسمهم كباحثين وحكمنا إلى التأويل في تفسير انشغالناهم وتركهم يتحدثون عن مشكلاتهم لوجدنا بأنهم ينتجون مفاهيم مغايرة تتعدى تلك الصور النمطية التي صورها الباحثون في علم الاجتماع ورصدها لنا المؤرخون وعلماء النفس وعلماء الاقتصاد وغيرهم. (Morin (E), 1984, p4)

ونفس الأمر ينطوي أيضا على مفهوم الاقتصاد غير الرسمي الذي يقابل الاقتصاد الرسمي في تعاطين معه كباحثين ولكن لو فسحنا المجال للمشتغلين فيه ليعبوا عن انشغالاتهم ومشكلاتهم لأصبح الأمر مغايرا إذ يقدمون لنا صورا نمطية عن الظاهرة تختلف تماما عن ما كان يعتقدونه من قبل، وحينها يمكن أن يتحول ما هو رسمي إلى غير رسمي ويتحول الرسمي إلى غير الرسمي.

وعليه يتوجب العودة للمشروع الفكري الدوركيومي وفكرته الأساسية "الشيء يتعارض مع الفكرة"، فمعرفة الأشياء من الداخل لا تتبدى بنفس الكيفية عن الأشياء التي تتبدى من الخارج، حيث كل معرفة لا تمكنا من تحديد مقولات تعبر عنها ومفاهيم تحددتها فهي معرفة سطحية.

(Durkheim (E), 1958, p142)

لذا يتعين للخروج من هذه المضاربات الفكرية حول المفاهيم، أن يعاد تفكيك واكتشاف العلاقات بين الأشياء، وهو ذلك النقاش المستفيض بين الفينومينولوجيا والوضعية، والابتعاد على النماذج الناجزة للمفاهيم المتداولة، دون محاولة ربطها بالسياق والتطور المجتمعي، في كل أبعاده السياسية والثقافية. الحوار النقدي أيضا يتعين أن لا يتقيد بالنقاش النظرائي الصرف، بل يستند للإحصاء وما يحمله من أرقام ودلالات مع ضرورة التفتن بعدم كفاية الاستناد إليها لوحدها، لأن الأرقام لا تروى القصة كاملة، بل يجب مفصلة الحقيقة الاجتماعية من منطلق عدم البدء في الحكم على الظاهرة أنها ثقافية أو سياسية أو اقتصادية دون الاعتماد بالأساس على القواعد المادية التي تثبت ذلك.

6. خاتمة:

- يجمع كل الباحثين على أن المفاهيم (والاقتصاد غير الرسمي احداها) يجب التعامل معها بحذر وذلك من المنطلقات الاستيمية أو الحقيقة الاجتماعية بكل أبعادها وفق الاحترازات التالية:
- الانطلاق دوما من فكرة أنها متداخلة، لا توجد حقيقة مطلقة إزاءها.
 - إن كل تصنيف مسبق للظواهر الاجتماعية سيرهن تحديد المفاهيم ولا يسمح بتفكيكها وتطويرها، مما يجعل من الدراسات غير مجدية.
 - الاحتراز من المفاهيم المبالغ فيها لأنها مفاهيم موقفية - ايدولوجية أو سياسية - أكثر منها - مفاهيم علمية، حيث كلما بالغ الباحث في تصوير الواقع المدروس كلما كانت مفاهيمه منافية للواقع.
 - المفهوم يعكس الوجود الاجتماعي لمستعمله، وعادة ما يكون حاملا لإيدولوجية ما.
 - وأنه لا يوجد إجماع حول كيفية تصور المفاهيم وأهميتها في الحقول المعرفية المختلفة.
 - وأنه دوما تظهر معضلة في كيفية تحول المفاهيم من حقل معرفي لآخر، وهو ما يعرف في ابستمولوجيا العلوم الاجتماعية بالتكليف أو التأويل.
 - كما تظهر معضلة أخرى أكثر خطورة وهي كيفية تحويل مفهوم من البيئة التي نشأ فيها إلى بيئة أخرى.
 - وأكبر صعوبة يواجهها الباحثون هي في كيفية رصد وقياس المفاهيم ميدانيا أو إمبيريقيا بتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس وبالتالي يصبح المفهوم هنا متغيرا.

7. قائمة المراجع:

1. جودت أحمد سعادة وجمال يعقوب اليوسف: تدريس مفاهيم اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الاجتماعية، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1988.
2. معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي.
3. يعلى فروق: إعلام آلي: اختبار الفرضيات، مطبوعة علمية بيداغوجية، المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2016.
4. bourdieu (P), (1982), ce que prler veut dire, l'economie des echanges linguistiques, paris, fayard.
5. Ducrot (L), (1980), les mots du discours, paris, éditions minuit.
6. Durkheim (E), (1958), Les règles de la méthode sociologique, préface de la 2^e édition.
7. Durkheim(E), (1958), Les règles de la méthode sociologique, préface de la 2^e édition.
8. Feige (E.L), (1989), The underground economies: Tax evasion and information distortion. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
9. Gërkhani (K), (2004), "The Informal Sector in Developed and Less Developed Countries: A Literature Review". Public Choice. 120 (3/4): 267-300.
10. harendt (H), (1972), La Crise de la culture, traduction française P. Lévy, Gallimard.
11. Marin (E), (1975), la critique du discours, paris, éditions du minuit.
12. Morin (E), (1984), Dialogue sur le sujet qui écrit, in « Cahiers Pierre-Baptiste », 13, décembre.
13. Todorov (T), (1989), Nous et les Autres. La Réflexion française sur la diversité humaine, Paris, Seuil.